

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1560

المعقودة عبر الفيديو، يوم الاثنين، 22 شباط/فبراير 2021، الساعة 15/00 بتوقيت أوروبا الوسطى

الرئيس: السيد غونسالو دي باروس كارفاليو إي ميلو موراو (البرازيل)



الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): الزميلات الموقرات، الزملاء الموقرون، سوف نواصل الجزء الرفيع المستوى لمؤتمر نزع السلاح. وكما أشرت إليه هذا الصباح، أنوي أخذ جميع البيانات المزمع الإدلاء بها في إطار حق الرد على كلمات كبار الشخصيات، إن كانت هناك أي بيانات، في نهاية الجزء الرفيع المستوى.

وسنبداً بكلمة من السيد أنطوني بلينكن، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد بلينكن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أيها الممثلون الموقرون، تتحمل هذه الهيئة مسؤولية عن إنشاء أدوات جديدة للتصدي لتهديدات القرن الحادي والعشرين وحماية ما بنيناه معاً. ولقد أوضح الرئيس بايدن أن الولايات المتحدة تحمل على عاتقها واجب أمن قومي ومسؤولية أخلاقية يلزمناها بالحد من الخطر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليه في نهاية المطاف. وقد عمل الرئيس بايدن على مدى عقود على حماية وتعزيز البنية الدولية لتحديد الأسلحة ومنع الانتشار - والمؤسسات التي تقوم عليها - وذلك برعاية معاهدات من خلال مجلس الشيوخ، والانخراط في الدبلوماسية، والدعوة إلى اتخاذ تدابير للحد من المخاطر.

وبعد أسبوعين فقط من توليه منصب الرئيس، مدد الولايات المتحدة والاتحاد الروسي معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات. وقد جعل ذلك القرار بلداننا والعالم أكثر أماناً، ولم يكن سوى بداية جهودنا الرامية إلى التصدي للتهديدات النووية.

والولايات المتحدة مستعدة للمشاركة مع روسيا في مناقشات الاستقرار الاستراتيجي بشأن تحديد الأسلحة والمسائل الأمنية الناشئة. وسنكون يقظين للتحديات الأعم التي تفرزها روسيا وللمخاطر التي تشكلها الترسانة النووية لكل منا على وجود الأخرى.

وبالتعاون مع حلفائنا وشركائنا، ستطالب الولايات المتحدة أيضاً بمزيد من الشفافية فيما يتعلق ببرامج تطوير السلاح الاستنزائية والخطيرة التي تضعها الصين، وستواصل الجهود الرامية إلى الحد من الأخطار التي تشكلها ترسانتها النووية.

وعلاوة على ذلك، نريد أن نشرك جميع البلدان، بما فيها روسيا والصين، في وضع معايير وقواعد للسلوك المسؤول في الفضاء الخارجي. وقد عقد مؤتمر نزع السلاح بالفعل مناقشات بشأن أمن الفضاء وهو في وضع فريد للمساعدة على قيادة ذلك العمل. وأحث الدول التي تقوم بتطوير أسلحة مضادة للسواتل على الامتناع عن إجراء تجارب خطيرة لهذه المنظومات. فعلى سبيل المثال، أجرت روسيا، على عكس موقفها الدبلوماسي العام الراض لتسليح الفضاء، تجربة أرضية مضادة للسواتل في كانون الأول/ديسمبر 2020. وينبغي لنا تخفيف التوترات في الفضاء الخارجي، لا جعلها أسوأ.

وقد تعهدت الولايات المتحدة بضمان عدم حيازة إيران سلاحاً نووياً أبداً. والدبلوماسية أفضل طريق لبلوغ ذلك الهدف. وقد قال الرئيس بايدن إن إيران إذا عادت إلى امتثالها الصارم خطة العمل الشاملة المشتركة، فإن الولايات المتحدة مستعدة للقيام بالأمر نفسه. وسنعمل أيضاً مع الحلفاء والشركاء على تمديد الخطة وتعزيزها ومعالجة مجالات اهتمام أخرى، بما في ذلك سلوك إيران الإقليمي المزعزع للاستقرار وتطويرها قذائف تسيارية وانتشار تلك القذائف. ويجب على إيران أن تمتثل اتفاقات الضمانات التي تبرمها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتفي بالتزاماتها الدولية.

ولا تزال الولايات المتحدة أيضاً تركز على نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية وستعمل عن كثب مع الحلفاء والشركاء من أجل التصدي لبرامج أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية غير المشروعة التي يضعها ذلك البلد.

سيدي الرئيس، لقد عمل أسلافنا معاً، على الرغم من خلافاتهم. فقد كانوا يدركون أن التهديدات التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل لا تحدها الحدود الوطنية. لذا تفاوضوا على معاهدات تاريخية تحمي من أسوأ نوازع الفطرة البشرية.

ومن هذه المعاهدات اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي هي نموذج لاتفاقيات تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي يمكن التحقق منها. وهي الآن تحت الضغط. فقد استخدمت سوريا مراراً أسلحة كيميائية ضد شعبها، ولم تتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الكشف الكامل عن برنامجها المتعلق بالأسلحة الكيميائية وتدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية على نحو يمكن التحقق منه. وقد قدمت روسيا إلى سوريا مساعدة دبلوماسية وعسكرية لمواصلة هذا السلوك المدمر. واستخدمت روسيا أسلحة كيميائية في محاولات لاغتيال مواطنيها، بمن فيهم زعيم المعارضة أليكسي نافالني الصيف الماضي وضابط الاستخبارات السابق سيرغي سكريبال وابنته يوليا في آذار/مارس 2018. ووقع ذلك الهجوم في المملكة المتحدة، وقتل فيه وجرح مدنيون بريطانيون. ونحن ندين هذه الأعمال وندعو روسيا وسوريا إلى الوفاء بالتزاماتهما بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فلا مجال للإفلات من العقاب. ويجب أن نحفظ القانون الدولي من استخدام الأسلحة الكيميائية كي لا نخاطر بتطبيع استخدامها.

ويجب علينا أيضاً أن نعيد التركيز على الحد من خطر استخدام الأمراض والعوامل البيولوجية كأسلحة. ونحث البلدان على أن تبدأ العمل الآن من أجل التوصل إلى نتيجة بناءة ونحن نستعد للمؤتمر المقبل لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وصادف العام الماضي الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وطابع المعاهدة شبه العالمي إنجاز ينبغي أن نحتفل به جميعاً. والولايات المتحدة ملتزمة بالنهوض بأهداف المعاهدة المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح، وكذلك زيادة التعاون بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونحن نتطلع إلى المؤتمر العاشر لاستعراض المعاهدة وسنعمل ما علينا فعله لإنجاحه.

سيدي الرئيس، يجب أن نتجاوز خلافاتنا لتتصدى للتهديدات المشتركة. ونحن نؤيد ضرورة التفاوض بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأجهزة النووية. وبطبيعة الحال، يتعين القيام بأكثر من ذلك بكثير. فإذا ما تقاعسنا وتجاهلنا ولايتنا، فسندخل شعوب بلدانا وأطفالنا كافة. وأتعهد بأن الولايات المتحدة هنا للعمل والتعاون ولاستخدام مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى لإبرام اتفاقات جريئة ومبتكرة لحماية أنفسنا وحماية بعضنا البعض. ونأمل أن تكون شريكنا في هذه الجهود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية أنطوني بلينكن. وأعطي الكلمة الآن للسيد مارك غارنو، وزير خارجية كندا.

السيد غارنو (كندا) (تكلم بالإنكليزية): الزميلات والزملاء الأعزاء، إنه لشرف عظيم أن أنضم إليكم اليوم في هذه المناقشة الهامة. وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية لبلدي في التمسك بالنظام الدولي القائم على القواعد الذي يواصل توجيه التزاماتنا وجهودنا نحو المزيد من السلام والأمن. وقبل أكثر من 70 عاماً، بدأ القادة في بناء الإطار الذي سمح لنا بالتعاون وإحراز تقدم في مجالات لا حصر لها. واليوم، أتى دورنا لتحمل مسؤوليتنا الكبرى ومواصلة بناء ذلك الإطار وتحسينه وتحديثه.

ولأسف، نشهد اتجاهات مثيرة للقلق قد تكون لها عواقب مدمرة: فالتوترات المتزايدة تثير الخلافات بين الدول؛ والمواقف الوطنية المتحجرة تجعل التوصل إلى حل وسط أكثر صعوبة؛ والمزيد من الدول تبتعد عن التدابير المتعددة الأطراف عندما يتعلق الأمر بالأمن القومي. غير أننا نعلم جميعاً أن الدول يمكنها أن تحمي أمنها على أفضل وجه بالتعاون الكامل مع مناطقها وبقية العالم. وتتيح لنا التدابير المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح سبيلاً إلى السلام والأمن الدائمين.

ومؤتمر نزع السلاح له دور خاص في التوصل إلى عالم أكثر سلاماً وأمناً. لكن اضطلاع المؤتمر بهذا الدور وتحقيق إمكاناته يقتضي من الأعضاء أن يعودوا إلى التعاون وأن يسعوا جاهدين إلى وضع خطة متماسكة. ويجب أن نبدي المرونة في استعادة ولاية المؤتمر التفاوضية. وكندا ملتزمة بالعمل جنباً إلى جنب مع الرؤساء الآخرين لدورة المؤتمر لعام 2021 من أجل تحقيق ذلك الهدف.

وينبغي القيام بخطوة حاسمة هي الشروع في مفاوضات لإبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية، وإرادتنا السياسية أساسية إذا ابتغينا النجاح في ذلك المسعى. وقد أرسى الأساس للمفاوضات، وسيحدد من خلال المفاوضات الناتج النهائي، بما في ذلك المسألة الرئيسية المتعلقة بما إذا كانت هذه المعاهدة ستكون معاهدة وقف.

وفيما يتعلق بعدم الانتشار النووي، أيدت كندا المجموعات المشتركة بين المناطق كوسيلة لتعزيز تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أدت مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ومبادرة ستوكهولم لنزع السلاح النووي معاً إلى صدور توصيات عملية لتعزيز الركائز الثلاث للمعاهدة في مؤتمرها الاستعراضي المقبل.

ولا تزال أسلحة الدمار الشامل الأخرى مصدر قلق لكندا. وقد تبين في الفترة الأخيرة أن الجمهورية العربية السورية استخدمت أسلحة كيميائية في آذار/مارس 2017. ونكرر رسالتنا الداعية إلى وجوب أن تمتثل سوريا اتفاقية الأسلحة الكيميائية ووجوب محاسبة الجناة.

ومما يثير القلق أيضاً محاولة اغتيال أليكسي نافالني في روسيا بغاز أعصاب نوفيتشوك. ونلتزم من السلطات الروسية توضيح ما حدث، ونطالب بتسليم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة.

وقد أكد وباء مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أهمية اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. فالأمراض المعدية لها قدرة فريدة على شل الكوكب وإحداث آثار لا مثيل لها في المجتمع بأسره. ويجب أن نواصل درء التهديدات البيولوجية وتحسين عمل الاتفاقية.

ويشكل أمن الفضاء الخارجي موضوعاً مهماً آخر يتعين على المؤتمر أن يتناوله. ويشمل ذلك النظر في اتفاق لحظر تجارب الأسلحة المضادة للسوائل التي تنتج حطاماً فضائياً.

(تكلم بالفرنسية)

وأخيراً، تشعر كندا بالقلق إزاء التقدم المحرز في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والأتمتة. فهي تغير طبيعة الحرب وتثير القلق من نشر منظومات أسلحة ذاتية التشغيل في المستقبل. ونعتقد أن هذه المنظومات يجب أن يكون فيها قدر مناسب من التدخل البشري وأن استحداث أو استخدام منظومات أسلحة مستقلة تماماً أمر غير مقبول.

وهذه هي أولويات نزع السلاح الرئيسية بالنسبة إلى كندا، وهي مدعومة بأكثر من مجرد كلمات. وبرنامج الحد من خطر الأسلحة هو إسهامنا الرئيسي في الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل. ومن خلال هذا المشروع، قدمنا أكثر من 1,5 مليار دولار كندي لدعم مشاريع في جميع أنحاء العالم. وتعمل هذه المشاريع على مكافحة المخاطر التي تشكلها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، وتدعم تنفيذ اتفاقات الأسلحة التقليدية.

وبطبيعة الحال، فإن كفاءة السلم والأمن الدوليين ليست مسؤولية أي دولة بمفردها، ولا يمكن لأي دولة بمفردها أن تضمن ذلك. فهذا مشروع جماعي - مشروع يخدم مصالحنا جميعاً - ويتطلب التركيز والصبر والمثابرة. وينبغي أن يكون هذا هو هدفنا المشترك، بالنظر إلى قيمة ثمار النجاح. ولا يمكن أن تكون المخاطر الوجودية أعلى مما هي عليه: إذ لا تهدد حياة فرادى البشر فحسب

وإنما بقاءنا على هذا الكوكب. ولكننا لم نشهد بعد شحذاً للإرادة السياسية بحجم الخطر المحدق. وستواصل كندا تكريس جهودها للحلول المتعددة الأطراف المتفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح وفي أماكن أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزير خارجية كندا. وسيستمع المؤتمر الآن إلى كلمة السيد ألكسندر شالنبيرغ، وزير خارجية النمسا.

السيد شالنبيرغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لقد كشف وباء فيروس كورونا العالمي (كوفيد-19) عن مواطن ضعف مجتمعاتنا وهشاشة البشرية. وهذا الوباء لم ينته بعد. وهو يلقي بظلاله على أزمات وصراعات أخرى في جميع أنحاء العالم.

وقد ذكرتنا ساعة القيامة الرمزية، التي تتولى أمرها مجلة علماء الذرة، مؤخراً، بأن المخاطر الوجودية للأسلحة النووية قد اشتدت في السنوات الأخيرة. وقد بتنا على بعد 100 ثانية عن منتصف الليل. ولم يعد بوسعنا إضاعة المزيد من الوقت. ولم يقلص الخطر الذي تشكله هذه الأسلحة البشعة منذ نهاية الحرب الباردة. بل على العكس من ذلك، تتزايد المخاطر بالفعل بتحديث الترسانات واستحداث نظم إيصال جديدة. وها أن سباق تسلح نووي جديداً يتكشف في الواقع أمام أعيننا ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي ولا نفعلاً شيئاً. ويجب أن نزيل الأسلحة النووية قبل أن تقضي علينا.

إن دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ منجز تاريخي لنزع السلاح وخطوة كبيرة إلى الأمام نحو عالم خال من الأسلحة النووية. وتتطلع النمسا إلى عقد أول اجتماع للدول الأطراف في المعاهدة في فيينا في غضون سنة.

ولكننا في حاجة أيضاً إلى تعزيز الأركان الأساسية الأخرى لهيكل نزع السلاح: بضمان أن نفي الدول بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي؛ وبتشجيع المزيد من البلدان على التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وبتوسيع نطاق معاهدة ستارت الجديدة.

ونرحب بتمديد الولايات المتحدة وروسيا معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات ونعتبره إشارة مهمة. فدعونا نستغل الوقت لاتخاذ خطوات إضافية - والنمسا على استعداد لاستضافة المزيد من المحادثات الاستراتيجية.

فواجبنا تجاه مواطنينا لا يقتصر على التعامل مع أزمات اليوم. وعلينا أن نستعد لتحديات الغد وأن نضمن مستقبلاً يعمه السلم لأجيال عديدة قادمة. ويثير التقدم التكنولوجي السريع مسائل قانونية وأخلاقية وأمنية أساسية، وأصدق مثال على ذلك منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وهذا ليس خيالاً علمياً. إنه الواقع المتسارع للحلول - وهو واقع وصفه الأمين العام للأمم المتحدة بحق بأنه "مرفوض سياسياً وبغيض أخلاقياً". إذ لا يمكننا السماح للخوارزمية بأن تقرر من يحيى ومن يموت. ويجب أن نضمن حظر منظومات الأسلحة التي لا تخضع لرقابة بشرية فعلية بموجب القانون الدولي. وإذ تضع النمسا هذا الهدف في الاعتبار، فسوف تستضيف مؤتمراً دولياً بشأن هذه المسألة في خريف هذا العام. وأدعوكم جميعاً للانضمام إلينا في فيينا.

وثمة أولوية أخرى طويلة الأمد بالنسبة إلى النمسا، وهي حماية المدنيين في سياق حرب المدن. وأرحب باستئناف المفاوضات المتعلقة بإعلان سياسي بشأن الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

لقد رأينا مدناً مزدهرة تسوّى بالأرض، ومستشفيات تُهدم، ومدارس تتحول إلى أنقاض. والمآسي التي وقعت في ساحات القتال في سوريا واليمن وليبيا تظهر على نحو مؤلم ضرورة حماية المدنيين

الآن أكثر من أي وقت مضى. فلنتخذ موقفاً معاً ولنثبت أن احترام القانون الإنساني الدولي ليس خياراً وإنما واجباً.

سيدي الرئيس، يؤسفني بشدة أن الخلافات حول من يمكنه المشاركة بصفة مراقب في مؤتمر نزع السلاح قد ألفت بظلالها على بداية هذه الدورة. وهذا يتعارض مع روح تعددية الأطراف ذاتها. وينبغي أن يكون لكل بلد مقعد على الطاولة والحق في إسماع صوته.

وإنني لأستتكر بشدة استمرار المأزق الذي ما زال يمنعا من إجراء مفاوضات فعالة داخل هذا المؤتمر. فقد مرت 25 سنة على إحراز آخر نتيجة ذات مغزى - وهي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولا يمكننا السماح بمرور العام السادس والعشرين.

أيها الزملاء الموقرون، إننا لن نحزز تقدماً في غمضة عين. فيجب أن نتحلى بالقيادة الشجاعة والمثابرة على حد سواء. لكن بالنظر إلى الخطر المحدق بوجود البشرية، فإن واجبنا الإنساني والأخلاقي يحتم علينا ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ألكسندر شالنبيرغ، وزير خارجية النمسا. وسنستمع الآن إلى بيان أدلى به السيد برونو رودريغيز باربيرا، وزير خارجية كوبا.

السيد رودريغيز باربيرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إن الساحة الدولية تزداد خطورة وصعوبة. فبقاء الإنسان نفسه بات مهدداً أكثر من أي وقت مضى. والسلم والأمن الدوليان مهددان بالصراعات والحروب المفترسة وغير التقليدية، وأعمال العدوان، والمحاولات الرامية إلى تغيير الأنظمة، وسباق التسلح الذي يبدد موارد ضخمة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة للسكان.

وقد أبرزت الأزمات المتعددة الناجمة عن وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) الساحق هشاشة عالم لا يكفل فيه حصول الجميع على الخدمات الصحية الأساسية بينما يجري تحديث الترسانات النووية وتوسيعها لتؤدي دوراً متزايد الأهمية في المذاهب الدفاعية والأمنية التي لا تزال تهدد البشرية.

ولا بد من تعزيز تعددية الأطراف وضمان الاحترام التام لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وإذا كان للأمم أن تتعايش بسلام، فيجب على الحكومات أن تكف عن الضغط على بعضها البعض وأن تقلع عن اتخاذ التدابير القسرية الجائرة الأحادية الجانب. ففي 11 كانون الثاني/يناير 2021، صنفت حكومة الرئيس دونالد ترامب كوبا دولة راعية للإرهاب، في قرار ساخر ومنافق زاد من إعاقة أي احتمال لتحسين العلاقات الثنائية بين البلدين. ونحث الحكومة الجديدة على إلغاء هذا القرار السخيف وغير المبرر.

ويجب أن يفي هذا المحفل على وجه السرعة بولايته المتمثلة في التفاوض بشأن معاهدات متعددة الأطراف لنزع السلاح وأن يولي الأولوية لنزع السلاح النووي. ولا بد من صون اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ونرحب بتمديد روسيا والولايات المتحدة اتفاق ستارت الجديد.

كما نرحب بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ، وهي تعد معلماً حقيقياً في الجهود الدولية الرامية إلى تخليص العالم من هذه الأسلحة. وتقخر كوبا بأنها خامس بلد يصدق عليها. ويسرني أيضاً أن أعلن أننا أودعنا في 4 شباط/فبراير صك التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ونؤكد من جديد أن إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وهو الإعلان الذي وقعه رؤساء دول وحكومات المنطقة بأسرها، قد بات ساري المفعول تماماً. إن عالماً يسوده العدل والكرامة والسلام عالم ممكن التحقيق إذا استمرت الدول في التعاون، وإذا احترمت القانون الدولي وحقوق الشعوب في السلام والتنمية والعدالة.

وعلى حد قول القائد العام للثورة الكوبية، فيدل كاسترو روز، وهو قول لا يزال صالحاً حتى اليوم: "أوقفوا فلسفة السلب تتوقف فلسفة الحرب".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كوبا. وسيستمع المؤتمر الآن إلى خطاب السيد فؤاد حسين، وزير خارجية العراق.

السيد حسين (العراق): اسمح لي في البداية أن أهنئك، سيدي الرئيس، على توليك مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح، ويُسعدني أن أشاركك هذا المحفل الدولي متعدد الأطراف، تأكيداً للأهمية التي توليها جمهورية العراق لمؤتمر نزع السلاح والتزامها بالممثل العليا لتعددية الأطراف والتي تُعزز مصداقية المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى تحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل.

السيد الرئيس، إن أهمية مؤتمر نزع السلاح تتزايد في هذه المرحلة الحساسة في ظل تزايد الأزمات الإقليمية والتوترات السياسية التي تشهدها البيئة الدولية، فضلاً عن التحدي الأساسي الذي يواجهه العالم والمتمثل في انتشار جائحة كورونا وتداعياتها على مختلف المجالات، مما يؤكد من جديد على أهمية تضافر الجهود في مواجهة التحديات والتهديدات المشتركة.

وتبقى أهمية المؤتمر ساريةً بصفته المحفل التفاوضي الدولي الوحيد لنزع السلاح رغم عدم تمكنه من ممارسة ولايته التفاوضية بشأن معاهدات نزع السلاح منذ أكثر من عقدين. وفي هذا السياق، يُرحب العراق بجميع المبادرات والنشاطات الرامية إلى عودة المؤتمر لممارسة الولاية الموكلة إليه، وبروح التعاون السائدة بين رؤساء المؤتمر الستة لهذا العام وجهودهم الحثيثة في التوصل إلى اتفاق لاعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن يلبي شواغل الدول الأعضاء كافة.

كما نُرحب بمبادرتك لاستكمال المناقشات من خلال البناء على مسودة حزمة برنامج العمل التي تقدمت بها جمهورية الجزائر الشقيقة خلال رئاستها للمؤتمر في العام 2020. وفي الوقت نفسه، نُؤكد بأن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمل المؤتمر تكمن في غياب الإرادة السياسية لدى الدول، الأمر الذي يتطلب البحث عن السبل الرامية إلى تحقيق التوافق حول المسائل الجوهرية وإبعاد المؤتمر عن التسييس والتجاذبات السياسية التي تؤدي إلى تقويض فرص إخراجها من الجمود الذي يمر به منذ أكثر من 20 عاماً.

السيد الرئيس، لقد عانى مؤتمر نزع السلاح من استمرار حالة الجمود في أعماله والتي أدت إلى تناول العديد من قضايا نزع السلاح خارج إطار المؤتمر، نتيجةً لاستمرار الدول الأعضاء في التمسك بمواقفها وعدم التحلي بالمرونة اللازمة مما أعاق إحرار أي تقدّم في هذا المجال. وبالتالي، هناك ضرورة لإيجاد وقفة جادة من قبل جميع الدول الأعضاء لإعادة المؤتمر إلى ممارسة دوره المناط به.

السيد الرئيس، يُشاطر العراق العديد من الدول موقفها بوجوب إبقاء نزع السلاح النووي على رأس أولويات المؤتمر، وفقاً للمركز الخاص الممنوح له في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح لعام 1978، إضافةً إلى ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر عام 1996.

وهنا أود أن أبين وجهة نظر العراق فيما يتعلق بالقضايا الأساسية المطروحة على جدول أعمال المؤتمر، وبشكل خاص ما له علاقة بالقضايا الأربع ذات الصلة ببرنامج العمل:

أولاً، نزع السلاح النووي. إن التقدم التكنولوجي في هذا المجال سيعزز من خطورة استمرار هذا التسلح، وعليه فإن العراق يدعم أي جهد يُبذل أو أي مفاوضات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل التوصل إلى خفض جدي لمخزونات تلك الأسلحة وصولاً إلى عالمٍ خالٍ منها. كما يرحب العراق بالاتفاق الذي جرى مؤخراً بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تمديد معاهدة ستارت الجديدة

لخمس سنوات إضافية، إذ تعد هذه الخطوة دافعاً نحو مزيد من التهدئة والاستقرار الإقليمي والعالمي، إلا أنها بالتأكيد ليست بديلاً عن الهدف الأساسي لهذا المؤتمر، والمتمثل في نزع السلاح النووي بشكل عام. يدعم العراق، من خلالك، جميع الأطراف المتبقية في الملحق الثاني من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتوقيع المعاهدة والتصديق عليها.

ثانياً، فيما يتعلق بضمانات الأمن السلبية، ينبغي الاتفاق على إيجاد صك قانوني دولي ملزم تقوم بموجبه الدول الحائزة على الأسلحة النووية بإعطاء ضمانات غير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة أو التهديد باستخدامها. ورغم أن ضمانات الأمن السلبية تُعد مطلباً عادلاً ومشروعاً للدول غير النووية التي تخلت طوعاً عن أي خيارات نووية عسكرية بانضمامها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلا أنها لا يمكن أن تُعتبر بديلاً عن الهدف المتمثل في النزع التام للأسلحة النووية.

ثالثاً، تشكل مواصلة إنتاج المواد الانشطارية خطراً على تحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، لذا يدعم العراق فكرة تحقيق ولاية تفاوضية لوضع معاهدة غير تمييزية مُتعددة الأطراف وقابلة للتحقق دولياً وبفعالية لحظر إنتاج المواد الانشطارية التي ترمي لصنع الأسلحة النووية وغيرها من المتفجرات النووية.

رابعاً، يشاطر العراق الدول الأعضاء رأيها أن الفضاء الخارجي إرث مشترك للبشرية وينبغي استكشافه للأغراض السلمية فقط، وإن عسكريته ستقود إلى سباق تسلح مُكلف ومُدْمِر ويجب منع وقوع هذا السباق. وعلى مؤتمر نزع السلاح أن ينظر في مسألة اعتماد صك دولي ملزم لمنع تسليح الفضاء الخارجي، وتؤكد دعمنا لأية مبادرات دولية تهدف إلى تعزيز الاستخدام السلمي والمنصف للفضاء الخارجي.

السيد الرئيس، إن تحقيق هدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية يتطلب إنشاء مناطق خالية من هذا النوع من الأسلحة الفتاكة في جميع أنحاء العالم كخطوة هامة نحو القضاء على الأسلحة النووية. لذا ندعو من خلالكم المجتمع الدولي إلى ضرورة تنفيذ قرار الشرق الأوسط لمؤتمر عام 1995 لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدتها، طبقاً لخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة المعاهدة لعام 2010، بوصفه عُنصرأ أساسياً في هذا الشأن.

وفي هذا السياق، رحب العراق بانعقاد مؤتمر إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في عام 2019، كما رحب ودعم نتائجه ومخرجاته. ويعتبر العراق انعقاد هذا المؤتمر بأنه خطوة مهمة نحو تحقيق هدف إنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط ويُعزز المسارات الأخرى الموازية والرامية إلى إنشاء هذه المنطقة. ونود هنا التأكيد على ضرورة مواصلة الجهود الجماعية المشتركة للمشاركة البناءة والفعالة في مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده خلال شهر آب/أغسطس المقبل.

وفي الختام، نغتنم هذه المناسبة للإعراب عن فائق تقديرنا لجهود رؤساء المؤتمر لهذا العام في مساعيهم الرامية إلى عودة مؤتمر نزع السلاح إلى ممارسة دوره الحقيقي في معالجة مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار. ويُمكنكم أن تُعولوا على تأييد ومُساندة جمهورية العراق لكم في مشاريعكم، متمنياً لكم ولبقية الرؤساء التوفيق والنجاح في مهامكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فؤاد حسين، وزير خارجية العراق. وسنستمع الآن إلى بيان من السيد فيليب كارلوس سولا، وزير الخارجية والتجارة الدولية والشؤون الدينية في الأرجنتين.

السيد سولا (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): خلال العام الماضي، وجهت خصوصيات وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) مزيداً من الاهتمام إلى الضعف العام الذي يعترى النظام المتعدد الأطراف. ولهذا السبب، من المهم استئناف العمل الذي لم نتمكن بعد من إكماله في إطار هذا المؤتمر، الذي هو المحفل الوحيد الذي يكرسه المجتمع الدولي لمفاوضات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

ويجب أن نتخذ خطوات لمنع وقوع سباق تسلح في الفضاء الخارجي ولضمان الحق السيادي في المشاركة في استكشاف الفضاء واستخدامه للأغراض السلمية حصراً. وسيتعين علينا أيضاً أن نواصل هذا العام المفاوضات المتصلة بالمؤتمر الاستعراضي التاسع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والمؤتمر الاستعراضي السادس للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية الأسلحة التقليدية. وفي مجال الأسلحة التقليدية، ترأست الأرجنتين مؤخراً مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بدراسة طرق ووسائل تعزيز الشفافية في نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي.

وبعد مرور خمسين عاماً على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نشعر بالقلق إذ نلاحظ أن التقدم الكبير في مجال عدم الانتشار لم يقابل أي تقدم مماثل في مجال نزع السلاح النووي. ونعتقد أننا لن نتمكن من معالجة هذه المسألة بصورة مجدية إلا إذا أبدت الدول الحائزة للأسلحة النووية استعدادها للتحرك صوب إزالة هذه الأسلحة. فتعهدات نزع السلاح الملزمة قانوناً الواردة في معاهدة عدم الانتشار النووي واضحة جداً. وهذه المعاهدة، إلى جانب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي دخلت حيز النفاذ، والمعاهدة التي تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية، التي يجري التفاوض بشأنها، ترسي الأساس لمستقبل الأسلحة النووية والقضاء التام عليها. ومن شأن هذه المعاهدات الثلاث أن تخلص العالم من هذه الأسلحة.

ونحن على ثقة بأن المؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سوف يعمل على تعزيز وتجديد التزامنا بالمعاهدة ويشجعنا على اتخاذ خطوات ملموسة في هذا الاتجاه.

ولما كانت الأرجنتين بلداً يستخدم المواد النووية بقدر كبير للأغراض السلمية، فمن المهم بالنسبة إلينا أن يتاح لنا منتدى لمناقشة المسائل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار والتفاوض بشأنها. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لأحد المعالم الرئيسية في مجال السلام والأمن في أمريكا اللاتينية: وهو إنشاء الوكالة البرازيلية الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها. وتبين تجربة الوكالة في مجال التحقق وبناء الثقة المتبادلة أن هناك بدائل ملائمة للمناطق الأخرى التي لا يزال انعدام الثقة قائماً فيها. والوكالة مثال يحتذى. وأمريكا اللاتينية منطقة سلام، وقد تُعزز هذا السلام بتوقيع معاهدة ثلاثيولكو، التي أنشأت واحدة من أولى المناطق الخالية من الأسلحة النووية في العالم. ومع ذلك، ما زلنا نواجه استمرار سريان الإعلانات التفسيرية الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية عند انضمامها إلى بروتوكولات المعاهدة، لا سيما البروتوكول الثاني. وفي هذا الخصوص، استنكر بلدي مؤخراً دخول غواصات نووية إلى جنوب المحيط الأطلسي، وهو منطقة سلام.

ولا يمكن أن يخضع من تخلوا عن الأسلحة النووية ونزعوا السلاح النووي من منطقتنا لأهواء من يمتلكونها. فقد حان الوقت الآن لكي يبذل من ما زالوا يعتقدون أن الأسلحة النووية تؤدي دوراً رئيسياً على المستوى العالمي الجهود اللازمة لضمان ألا تستخدم تلك الأسلحة للهجوم علينا أو تهديدنا.

ويظهر الوضع الأمني العالمي أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي إنجازه في هذا المجال. وبلدي الأرجنتين مقتنع بأن هذا المحفل يمكنه، بل ويجب عليه، أن يواصل تقديم مساهمة جوهرية كي نصل إلى عالم أكثر أمناً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد فيليبي كارلوس سولا، وزير خارجية الأرجنتين، وأعطي الكلمة للسيد أندريس ألأماند، وزير خارجية شيلي.

السيد ألأماند (شيلي) (تكلم بالإسبانية): اسمح لي، سيدي الرئيس، أن أؤكد لك ولوفود الدول الأعضاء أن شيلي ملتزمة التزاماً راسخاً بالجهود الدولية لنزع السلاح في إطار الأمم المتحدة وبخطة نزع السلاح التي قدمها الأمين العام في عام 2018.

وفي غضون العام المستهل، تتوخى شيلي استخدام منصبها كواحد من الرؤساء الستة لهذه الدورة - إذ سنتولى رئاسة المؤتمر في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر - للمساهمة في البحث عن توافق آراء من شأنه أن ينشط جدول أعمال نزع السلاح ويسمح بإحراز تقدم بشأن الاتفاقات اللازمة، على أن يبقى في الاعتبار على الدوام البعد الإنساني لنزع السلاح، الذي يتعلق بأمن الناس. وترى شيلي أن من الضروري أن يسهم المؤتمر في تعزيز الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار النووي، وهي عدم الانتشار، والاستخدام السلمي للطاقة النووية، وخاصة نزع السلاح. ونرى أيضاً أن من الضروري بدء مناقشة متعمقة بشأن عدد من التحديات الراهنة التي تواجه الخطط الأمنية والتي كان لها أثر واضح على قيمنا وأسلوب عيشنا وتعايشنا. وتشمل هذه التحديات التكنولوجيا الرقمية والأمن السيبراني والنكاه الاصطناعي واستخدام الفضاء الخارجي لأغراض عسكرية.

ولذلك تؤيد شيلي التفاوض بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها بفعالية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية.

إن بلدي ما فتئ يدعم بلا تردد هذا المؤتمر والأهداف التي تسعى إليها شيلي بصفتها دولة طرفاً في المعاهدات المتفاوض بشأنها في هذا المحفل، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار النووي، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ومجموعة إلغاء حالة التأهب، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتي تضطلع، في إطارها، محطات رصد في جميع أنحاء شيلي بدور حاسم في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. والافتقار إلى معايير لمنع التكنولوجيا الحساسة من الوصول إلى بلدان تسعى إلى استحداث أسلحة الدمار الشامل، في انتهاك صريح لهذه القرارات، هو أحد العقبات الرئيسية التي تواجه جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف.

ويعكس هذا الجزء الجديد من دورتنا رفضنا الاستسلام للظروف والمضاعفات الناجمة عن وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) وعدم الاستقرار الذي يواجه النظام المتعدد الأطراف. ونؤكد من جديد أن الحوار الدولي هو أفضل آلية للمضي نحو عالم أكثر أمناً وسلاماً للأجيال القادمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد أندريس ألأماند، وزير خارجية شيلي، وأعطي الكلمة الآن للسيد لويس غاييغوس شيريبوغا، سفير إكوادور ووزير خارجيتها.

السيد غاييغوس شيريبوغا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أخاطبكم اليوم بصفتي وزيراً للخارجية والتنقل البشري في إكوادور في إطار دورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2021. وأنا أقدر المؤتمر أيما تقدير، إذ مثلت بلدي في هذا المحفل في ثلاث مناسبات بصفتي ممثلاً دائماً. وفي عام 1999، شاركت في المفاوضات المتعلقة بالتوسيع الأخير لعضوية المؤتمر، الذي أتاح لإكوادور، من بين بلدان أخرى، أن تصبح عضواً.

وترأست المؤتمر في أوائل عام 2012، وشاركت مع أستراليا في رئاسة الفريق العامل الذي أنشئ للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل في عام 2014. كما شاركت في أعمال الهيئات الفرعية الخمس في عام 2018. ولذلك أدرك جيداً الصعوبات التي واجهتها هذه الهيئة في السنوات الأخيرة في سياق جهودها الرامية إلى اعتماد برنامج عمل. ولا مجال للشك في أهمية المؤتمر. وقد أبدى هذا المحفل، في عهد سابقه وفي السنوات العشرين الأولى من وجوده، نجاحاً باهراً في التفاوض على اتفاقات ملزمة قانوناً ذات أهمية حاسمة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار النووي، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة حظر شامل للتجارب النووية. لذا فإن فشله في تحقيق نتائج أو الخروج من المأزق الذي علق فيه لأكثر من عقدين من الزمن أمر غير مفهوم وقد أضر على نحو خطير بمكانته كمؤسسة. ومن دون إرادة سياسية حقيقية للمضي قدماً في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح، ومن دون ثقة راسخة في تعددية الأطراف والقدرة على التوصل إلى اتفاقات في هذا المحفل، ستذهب كل الموارد وكل الجهود سدى.

ومن ناحية أخرى، أبرز وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) بوضوح تكلفة وعقبة إرجاء اتخاذ القرارات المتعلقة بنزع السلاح والاستمرار في إنفاق مليارات الدولارات سنوياً على صيانة وتحسين المعدات العسكرية في حين تنهار النظم الصحية، بما في ذلك في أقوى البلدان، لسوء استعدادها وافقارها إلى الموارد اللازمة لتقديم استجابة كافية. ووفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، أنفق العالم 1,917 ألف مليار دولار على التسلح، أو 2,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في عام 2019 وحده، وهو ما يزيد بنسبة 3,6 في المائة عن عام 2018 وبنسبة 7,2 في المائة عن عام 2010. وفي المقابل، سعت خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19 التي أطلقها الأمين العام، في بدايتها، إلى تعبئة ملياري دولار لمكافحة الوباء. ثم طُلب مبلغ إضافي قدره 4,7 مليارات من الدولارات لجهود الاستجابة الإنسانية إلى وباء كوفيد-19، وزاد عدد البلدان المستفيدة من 54 بلداً إلى 63 بلداً، ليصل المبلغ الإجمالي المطلوب إلى 6,7 مليارات من الدولارات. ومن الواضح أن العالم يجب أن يعيد النظر في هذا الاختلال في أولوياته وأن يخفض إنفاقه على التسلح تخفيضاً جذرياً من أجل إعادة توجيه هذه الموارد إلى الصحة والتعليم والغذاء ومكافحة الفقر وتغير المناخ. وإذا أردنا، في هذه الظروف، أن يظل المؤتمر أهم محفل متعدد الأطراف لنزع السلاح، فمن الضروري اتخاذ إجراءات وإظهار نتائج ملموسة. ويمكن أن يتيح لنا هذا العام فرصة فريدة للقيام بذلك.

ويشكل اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية نقطة تحول في جهود نزع السلاح النووي وفي القانون الدولي. ونرحب في هذا الخصوص بدخولها حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير، في لحظة حاسمة بالنسبة إلى البشرية. فهي صك لا يكمل معاهدة عدم الانتشار النووي فحسب، بل يمثل كذلك المادة السادسة من المعاهدة امتثالاً تاماً، ويعزز من ثم تنفيذها بفعالية. ونشجع جميع الدول على توقيع معاهدة حظر الأسلحة النووية والتصديق عليها إن كانت لم تفعل بعد.

ونرحب بالإعلان الأخير الصادر عن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تمديد معاهدة ستارت الجديدة، باعتبار ذلك علامة إيجابية في خضم تضعف هيكل تحديد الأسلحة في السنوات الأخيرة. ونأمل أن تقترن هذه الالتزامات المتجددة من الطرفين كليهما بجهود جديدة لتعزيز نزع السلاح. وهذا العام- 2021 - قد يكون أفضل في نهاية الأمر. إذ تنتظرنا اجتماعات حاسمة، بما في ذلك المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي، الذي تأمل إكوادور أن يتسنى فيه تأكيد وتعزيز الالتزامات التي قطعت من قبل. كما سيعقد المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة التقليدية، واتفاقية الذخائر العنقودية. وستكون فرصة مثالية ليشترك مؤتمر نزع السلاح في هذه الأحداث، ولأن يكون جزءاً من جهد متجدد متعدد الأطراف من

أجل تعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح. وتؤكد إكوادور استعدادها للمساهمة في تحقيق هذا الهدف وقدرتها على ذلك، وتدعو جميع الأعضاء إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية اللازمة حتى يتسنى لنا أخيراً اعتماد برنامج عمل للمؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد لويس غابيجوس شيريبوغا، وزير خارجية إكوادور، وأعطي الكلمة الآن للسيدة أرنانشا غونزاليس لايا، وزيرة الخارجية وشؤون الاتحاد الأوروبي والتعاون في إسبانيا.

السيدة غونزاليس لايا (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): السيد الرئيس، اعتمدت إسبانيا استراتيجية جديدة للشؤون الخارجية تلتزم بتعددية أكثر فعالية. وفي إطار هذه الاستراتيجية، نود أن نعزز مختلف نظم نزع السلاح، التي تشكل جزءاً أساسياً من النظام المتعدد الأطراف والتي تتعرض حالياً، في حالات كثيرة، لتوترات ومآزق كبيرة. ويشهد هذا العام انعقاد ثلاثة أنشطة مهمة في جدول أعمال نزع السلاح.

وأولها المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي. لقد أدت المعاهدة دوراً رئيسياً في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار، وعلى الرغم من التأخيرات التي سببها الوباء، فإننا نحتمل بالذكرى السنوية الخمسين لاعتمادها والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتمديد المقتوح. ويجب أن نؤكد من جديد صلاحيتها، وأن نعزز دورها، والأهم من ذلك، أن نضعها موضع التنفيذ. وتمديد الولايات المتحدة وروسيا الأخير لمعاهدة ستارت الجديدة ينبغي أن يحمل على التفاوض ولكن ليس على الرضا عن الذات. ويجب على مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن يحقق نتائج ملموسة. ولهذا السبب، تعد إسبانيا دولة من الدول الست عشرة التي تشارك في مبادرة ستوكهولم لنزع السلاح النووي، التي أطلقت في عام 2019 لدعم نجاح المؤتمر الاستعراضي. ولا بد من استعادة الثقة والبحث عن محفل للتعاون. ونقترح في هذا الصدد 22 تدبيراً واقعياً وعملياً وقابلاً للتطبيق لإحراز تقدم في هذا المجال. وأدعو جميع البلدان إلى تأييد ورقة العمل المتعلقة بنهج "نقاط الانطلاق"، التي نعتبرها مساهمة مهمة في المؤتمر الاستعراضي.

وثانياً، سيعقد المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونحن، من جهة، نمر بجائحة ناجمة عن فيروس سلط الضوء على نقاط ضعفنا الهائلة. ومن جهة أخرى، أظهر استخدام الأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة أن المخاطر لا تزال قائمة، بغض النظر عن مدى التقدم المحرز في القضاء على أسلحة معينة. ولهذا السبب يجب ترسيخ دور اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ودون تجاهل الخيارات الأخرى، ترى إسبانيا أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تشكل مثلاً ممتازاً يحتذى.

وثالثاً، ستستضيف جنيف مؤتمراً استعراضياً جديداً للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية، التي تشكل دعامة أساسية للقانون الإنساني الدولي، وقد كان لإسبانيا دور نشط في تطويره. ونود المضي صوب اعتماد اتفاقية الأسلحة التقليدية على الصعيد العالمي وإحراز تقدم في المناقشات المتعلقة بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل بغية التوصل إلى شكل من أشكال التنظيم. وقد بدأنا، بالتعاون مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، النظر في مسألة التكنولوجيات الجديدة والتنظيم اللازم لاستخداماتها العسكرية المحتملة. ونأمل أن نتمكن من الإسهام في النقاش العالمي في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية.

وقد رأينا في السنوات الأخيرة كيف وصل هذا المؤتمر إلى طريق مسدود، وهو القوة الدافعة الرئيسية لنزع السلاح والمحفل التفاوضي الوحيد المكرس. ويجب أن يفي المؤتمر بولايته وأن يهيئ مجالاً للثقة يمكننا فيه العمل على المسائل الموضوعية. وتريد إسبانيا أن تكون قدوة، ولذلك تقدم دعمها لاقتراح الرؤساء الستة لدورة هذا العام.

ومن الأولويات الرئيسية لهذا المحفل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي يجب أن نتوصل إلى اتفاق بشأنها وأن نعمدها. وستسهم المعاهدة إسهاماً حاسماً في مكافحة الانتشار النووي وإعادة التسلح النووي.

وأخيراً، أود أن أوجه الانتباه إلى رؤية شاملة يجب تعزيزها: وهي ضرورة ربط تدابير نزع السلاح بأهداف التنمية المستدامة. وتعتق إسبانيا هذه الرؤية وتسعى إلى اتخاذ خطوات عملية وتنفيذ برامج للحد من أثر الأجهزة المتفجرة المرتجلة وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المدمر على المدنيين.

ويوجد في إسبانيا مركز دولي لإزالة الألغام يحظى بسمعة عريقة ممتازة. كما يستضيف مركز التميز المعني بمكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي ويشترك في برامج متعددة تهدف إلى مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونأمل أن يتيح لنا مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال.

وأود أن أختتم كلمتي بدعوتنا جميعاً إلى التزام أكبر بنزع السلاح. فهذا أمر أساسي للحد من خطر نشوب الصراعات في عالم يزداد تنافسية. وهذه الجهود الدبلوماسية ضرورية لتهيئة عالم أكثر أمناً. ولا يسعنا أن ندخر الطاقة ولا الإرادة السياسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة أرانتشا غونزاليس لايا، وزيرة الخارجية وشؤون الاتحاد الأوروبي والتعاون في إسبانيا، وأعطي الكلمة الآن لداتو قمر الدين جعفر، نائب وزير خارجية ماليزيا.

السيد جعفر (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يقدر وفدنا حق التقدير الجهود التي بذلتها أنت وسلفك حتى الآن في النهوض بأعمال المؤتمر. وأؤكد لك تعاون بلدي ودعمه للرئاسة وجميع المبادرات البناءة الرامية إلى التوصل إلى نتيجة ناجحة لدورة هذا العام.

لقد كانت سنة 2020 سنة حافلة بالمصاعب المدمرة بالنسبة إلينا جميعاً. وقد وصفها البعض بأنها سنة مأساة شديدة، وآخرون بأنها سنة غموض ونسيان. وبغض النظر عن الكيفية التي نرى بها عام 2020، دعونا نأمل أن يكون هذا العام عاماً أفضل، وعماماً نعود فيه إلى الإنتاج ونستعيد فيه الإحساس بالحياة الطبيعية.

واستهلال هذا العام بتقدم بارز في ميدان نزع السلاح على الصعيد العالمي أمر يمكننا جميعاً في الواقع أن نفخر به. فقبل شهر بالضبط، دخلت معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ بعد 90 يوماً من التصديق عليها. وماليزيا هي الدولة الطرف السادسة والأربعون في المعاهدة، وهي فخورة بأن تكون جزءاً من هذا الإنجاز التاريخي.

وتعتقد ماليزيا أن المعاهدة عديدة من الناحية القانونية، وقابلة للتنفيذ، وسوف ترسي القاعدة القانونية اللازمة التي ستجعل الأسلحة النووية غير مقبولة على الإطلاق. ونعتقد أيضاً أنها سأكمل الصكوك القانونية الدولية القائمة المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، لا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومن المقرر عقد المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار في آب/أغسطس 2021. وبالرغم من تأجيل المؤتمر الاستعراضي عدة مرات، يجب على الدول الأطراف أن تحافظ على التزامها وأن تسعى إلى نجاحه. وستواصل ماليزيا العمل عن كثب مع الدول الأطراف الأخرى والجهات المعنية من أجل خلق الزخم الإيجابي اللازم للمؤتمر الاستعراضي وزيادة فرص نجاحه.

وتؤيد ماليزيا النداء الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة في خطابه المؤرخ 28 كانون الثاني/يناير 2021، والذي حدد فيه أولوياته العشر لعام 2021 من أجل عكس اتجاه تآكل نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونرحب أيضاً بقرار الولايات المتحدة والاتحاد الروسي تمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات أخرى.

وتؤكد ماليزيا من جديد ما توليه من أهمية كبيرة التي لهذا المؤتمر بوصفه المنتدى الوحيد للمجتمع الدولي للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. ويعتقد وفد بلدي أن مُضي المؤتمر قُدماً في عمله يقتضي من جميع الدول الأعضاء أن تبدي إرادة سياسية قوية، واستعداداً للتوصل إلى حلول توافقية، والتحلي بأقصى قدر من المرونة.

سيدي الرئيس، إن ماليزيا تعترف وتتوه بجهودك وجهود الأعضاء الآخرين في مجموعة الرؤساء الستة للدورة الحالية في سبيل مواصلة المشاورات من أجل التفاهم على الحزمة المقترحة. ونؤكد لك دعمنا في كل فرصة لتحقيق نتيجة إيجابية لدورة هذا العام. ووفدي على استعداد للتعاون معك ومع جميع الوفود في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب وزير خارجية ماليزيا داتو قمر الدين جعفر على بيانه وعلى عباراته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة ومجموعة الرؤساء الستة للدورة الحالية. وسنستمع الآن إلى بيان السيدة دانييلا رودريغيز مارتينيز من جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيدة رودريغيز مارتينيز (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): السيد الرئيس، باسم رئيس بلدي نيكولاس مادورو موروس، ووزير السلطة الشعبية للشؤون الخارجية، خورخي أريازا، نعرب عن تحياتنا الحارة للدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح.

يواجه عالمنا اليوم تحديات كبيرة للسلام والأمن الدوليين ناجمة عن الاتجاه المتزايد نحو الأحادية وعدم الوفاء بالالتزامات الدولية، وهي اتجاهات تشكل، إلى جانب وباء فيروس كورونا (كوفيد-19)، تحديات ضخمة لوجود البشرية. والطابع المتعدد الأوجه للتهديدات التي تواجه بلداننا يجعل عمل هذا المؤتمر أكثر أهمية من حيث إنه يمكن أن يوفر للعالم منبراً متميزاً للتفاوض وبناء الثقة ضماناً للسلام والأمن.

وترى جمهورية فنزويلا البوليفارية أن نزع السلاح النووي هو الأولوية القصوى في جدول أعمال الأمن الدولي. ولهذا السبب، نعتقد أن إجراء استعراض شامل لتنفيذ الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار النووي يمكن أن يساعد على بناء عالم خال من الأسلحة النووية، من خلال إلزاتها الكاملة على نحو لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه، ومن دون تمييز. لذا ترى فنزويلا أن من المهم ضمان عقد المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار في أفضل الظروف الممكنة، مع توفير حيز كاف لعقد الاجتماعات والمشاورات، بما يضمن المشاركة المتساوية والكاملة لجميع الدول الأطراف.

وفنزويلا، بوصفها بلداً لا يمتلك أسلحة نووية، ترحب بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ. وينص هذا الصك القانوني الهام على فرض حظر صريح وشامل على هذه الأسلحة، ويعالج الأثر الإنساني لتجاربها واستخدامها. ولهذا السبب، تعتبر فنزويلا أن هذه المعاهدة أحد أهم التطورات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار على مدى السنوات الخمسين الماضية. وهو خطوة إلى الأمام نحو بلوغ المطمح المتمثل في القضاء التام على هذه الأسلحة.

ويساور فنزويلا القلق إزاء عواقب اتجاه بعض الدول على نحو متزايد إلى جعل نزع السلاح النووي رهين اعتبارات جغرافية سياسية وتقييمات ذاتية غير توافقية للبيئة الأمنية الدولية. ولهذا السبب

ترفض فنزويلا جميع المحاولات الرامية إلى إعادة تكريس الأسلحة النووية بوصفها جانباً رئيسياً من مذهب الأمن القومي، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في استعراض وضعها النووي في شباط/فبراير 2018.

وترحب فنزويلا بإنجازات المؤتمر الأول المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في نيويورك، وتشدد على ضرورة بذل الجهود لضمان تطبيق القرار المعتمد في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار لعام 1995 على منطقة الشرق الأوسط. وترفض فنزويلا استخدام الفضاء الخارجي لأغراض عسكرية وتشدد على أهمية صياغة صك ملزم قانوناً يمنع تحول الفضاء الخارجي إلى ساحة حرب جديدة. وترحب فنزويلا بتصديق كوبا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وترحب أيضاً بقرار الولايات المتحدة والاتحاد الروسي تمديد معاهدة ستارت الجديدة بشأن نزع السلاح النووي حتى شباط/فبراير 2026.

وبالنظر إلى التحديات الماثلة أمام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، نشعر بالقلق إزاء تزايد استخدام منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل وتحسينها، بما في ذلك الطائرات المسييرة دون طيار من النوع المستخدم في محاولة لاغتيال الرئيس نيكولاس مادورو في عام 2018.

وتود فنزويلا أن تؤكد أن منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي منطقة سلام ومنطقة خالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، وتمشياً مع دبلوماسية السلام القائمة على المثل البوليفارية، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى إجراء مداولاتها بروح الحوار والتعاون حتى يتسنى لهذا المؤتمر أن يستأنف عمله الموضوعي وأن يظلم بولايته بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح. ونحن مدعوون جميعاً إلى مساعدة هذا المحفل على استئناف مهمته وتجنب التسييس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة دانييلا رودريغيز مارتينيز من جمهورية فنزويلا البوليفارية. وأعطي الكلمة الآن للسيد خوان مانويل بينو فوريرو، وزير الأمن العام في بنما.

السيد بينو فوريرو (بنما) (تكلم بالإسبانية): بصفتي وزيراً للأمن العام في بنما، أشرك حكومتي اهتمامها بتحقيق نزع السلاح على الصعيد العالمي، على النحو المبين في مختلف القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة.

وكما تعلمون جميعاً، صدقت بنما في عام 2019 على معاهدة حظر الأسلحة النووية ودخلت المعاهدة حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021. ويشكل ذلك خطوة هامة إلى الأمام، ويساهم في زيادة الوعي بالعواقب الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية على البشرية.

وعلاوة على ذلك، فإن أثر ما يسمى "سباق التسلح" على البشرية سلبية وطويل الأمد ولا رجعة فيه. فهو يقوض الاقتصاد والسلام والأمن العالميين ويستتبعه تدمير واعي ومنهجي للبيئة. ونحن كدولة مؤمنون وملتمسون بتعزيز التعاون المتعدد الأطراف الشامل والمتجدد باعتباره مساراً إيجابياً نحو السلام. وفي ظل هذه الظروف، فإن من أولويات الدول أن تعمل معاً على منع سباق التسلح. ونعتقد أن من الضروري، إلى أن يتحقق نزع السلاح النووي بالكامل، أن يضع المجتمع الدولي آليات فعالة لضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وتعتقد بنما أن انتشار أسلحة الدمار الشامل، وخاصة منها أنواع الأسلحة والمنظومات الجديدة، يشكل تهديداً خطيراً للسلام العالمي والاستقرار الديمقراطي والأمن الوطني والدولي. ونؤكد من جديد ضرورة التقيد بالمبادئ التوجيهية التي وضعها المؤتمر عن طريق الترويج لبرنامج شامل للقضاء على أسلحة الدمار الشامل. ونحن ندرك مسؤوليتنا عن إقامة مجتمع دولي أكثر سلاماً. ولهذا السبب، يجب أن

نؤكد من جديد لزعماء العالم الفوائد الهائلة من القضاء على أسلحة الدمار الشامل، التي لها تأثير لا يحصى في المجتمع والاقتصاد.

ونعتقد أنه ينبغي تناول نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية في إطار التعاون المتعدد الأطراف، إيماناً راسخاً بأن دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في الآونة الأخيرة يشكل التزاماً بالسلام العالمي ونزع السلاح النووي. ونحن نواجه تحدياً أمنياً يجب التصدي له على نحو حاسم بمنع انتشار الأسلحة وتنفيذ وسائل فعالة للسيطرة على هذا التهديد الذي يؤثر في المجتمع الدولي.

وبنما، من خلال رسالتها التاريخية، بلد التزم وسيظل ملتزماً بأحد أهم الأهداف الإنسانية، ألا وهو تحقيق السلام في عالم خال من الأسلحة النووية. ولهذا السبب، نؤكد من جديد، بصفتنا مراقبين في هذا المؤتمر، إدانتنا لأي مظهر أو فعل أو إجراء يهدد السلم العالمي والأمن الدولي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد خوان مانويل بينو فوريرو، وزير الأمن العام في بنما، على اهتمام بلده، بصفة مراقب، بعمل هذا المؤتمر. وأعطي الكلمة الآن للسيد ستانيسلاف راشكان، وزير الدولة في وزارة خارجية سلوفينيا.

السيد راشكان (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أهنتك على توليك مهام رئيس مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص امتناننا لبلجيكا على جهودها الرامية إلى دفع عملنا إلى الأمام.

وتظل سلوفينيا ملتزمة التزاماً راسخاً بالحفاظ على جهود تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار الدولية الفعالة القائم على المعاهدات والمضفي قدماً فيها. ونؤيد الجهود الرامية إلى إيجاد حلول بناءة، نتيج للمؤتمر أن يبدأ مرة أخرى في العمل على المسائل ذات الصلة بالسلام والأمن. وفي هذا الخصوص، نرى أن المفاوضات الفورية بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ستكون الخطوة المنطقية الأولى التي ينبغي اتخاذها. واسمحوا لي أيضاً أن أقول إن توسيع عضوية المؤتمر قد تأخر كثيراً، وأن هذا الوضع ينبغي تصحيحه لتمكين المؤتمر من تجسيد طبيعته العالمية. وتدعو سلوفينيا إلى بحث هذه المسألة بمزيد من الحزم وتعيين منسق خاص. ونحن مقتنعون بأن مشاركة البلدان التي تقف على عتبة الباب، بما فيها بلدي، مشاركة مفتوحة سوف تعزز روح العالمية والشفافية والتعددية.

ونود أيضاً أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء منع دولة عضو في الاتحاد الأوروبي مرة أخرى من المشاركة في أعمال المؤتمر، حتى بصفة مراقب.

السيد الرئيس، ترحب سلوفينيا بالاتفاق الذي المتوصل إليه بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات إضافية. وهذا الإنجاز، الذي خاض بلدي حملة علنية من أجله العام الماضي، خطوة هامة للأمن الأوروبي والدولي. وفي الوقت نفسه، نعتقد أيضاً أن هناك ما يبرر عقد مناقشة بشأن نظام لتحديد الأسلحة في المستقبل تشمل المزيد من أنواع الأسلحة، وفي نهاية المطاف المزيد من البلدان.

وإذ نتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ينبغي ألا نخجل من طموحنا. ونأمل أن تشارك الدول الأطراف مشاركة بناءة وأن تتخذ المزيد من الخطوات في سبيل تعزيز تنفيذ أحكام الركائز الثلاث للمعاهدة. وتؤيد سلوفينيا أيضاً الجهود الرامية على إحراز تقدم ملموس نحو التنفيذ الكامل للمادة السادسة من المعاهدة، أخذة في اعتبارها أن المعاهدة لا تزال السبيل الوحيد الموثوق به لتحقيق هدف نزع السلاح النووي. وينبغي تحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية من خلال نهج تدريجي، ويجب أن يكون هذا النهج فعالاً وعالمياً ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه.

ويقودني هذا إلى مسألة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لأنها أيضاً ذات أهمية جوهرية لنزع السلاح النووي، ولكنها لا تزال للأسف تنتظر دخولها حيز النفاذ على وجه السرعة. وتدعو سلوفينيا جميع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة إلى أن تفعل ذلك.

سيدي الرئيس، أود قبل أن أختتم، أن أؤكد من جديد أن بلدي أعرب مراراً عن دعمه لخطة العمل الشاملة المشتركة، فضلاً عن شواغله بشأن تخفيض إيران التزاماتها. ولذلك، أدعو إيران إلى الامتناع عن اتخاذ أي خطوات تصعيدية أخرى والعودة إلى امتثال التزاماتها النووية بموجب الخطة امتثالاً تاماً دون تأخير. وأحث أيضاً جميع الأطراف على بذل جهود جادة في سبيل تنفيذها.

وبالإضافة إلى ذلك، أدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة إلى مفاوضات ذات مغزى؛ فقبولها نظام التفتيش التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يمكن أن يكون الخطوة الأولى على درب إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه.

وأخيراً، أود أن أؤكد أن سلوفينيا، بوصفها من أقوى دعاة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تدعم المبادرات الرامية إلى كفالة مشاركة المرأة على قدم المساواة وبفعالية في جهود تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وبهذا، سيدي الرئيس، أتمنى لك ولأعضاء مؤتمر نزع السلاح مناقشات بناءة ودورة مثمرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ستانيسلاف راشكان، نائب وزير خارجية سلوفينيا، على بيانه واهتمام بلده بالمشاركة بصفة مراقب في أعمال هذا المؤتمر.

وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. أعلن رفع الجلسة.

رفعت الجلسة في الساعة 16/20.